تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في إطار العدالة التوزيعية للعراق المدة (2003 – 2013)

الباحث: علاء حسين سعيد

المصطلحات الرئيسية للبحث/ العدالة التوزيعية- التنمية البشرية. دخل الفرد. الفقر.

المتخصّص

إن الاتفاق الحكومي في العراق وما شهدته من تغييرات وتطورات، لا سيما بعد عام 2003 والذي رجحت كثافة الظروف الاستهلاكية على حساب الظروف الرأسمالية وزيادة الدعم وتنوع اتجاهاته نحو تحسين الظروف المعيشية لأبناء المجتمع من خلال السعي إلى تحقيق توزيع عادل للدخل وتحسين المستوى المعيشي وتقليل الفقر والبطالة ورفع مستوى التعليم والنهوض بواجهة، لم تحقق اهدافها في رفع المستوى المعيشي وتحقيق مستوى عال ومتطور لواقع العدالة التوزيعية في العراق. شهدت التوزيع في العراق تطورات كبيرة منذ عام 2003 وعلى كافة المكونات والانماط إلا أن هذا التطور قد رافقه العديد من المشاكل بما هي توجه نحو تحسين الظروف المعيشية وارتفاع مستوى الفقر. ورفع مستوى الفقر وتقليله بشكل ملحوظ نحو تحقيق لاهداف التنمية البشرية، كذلك يقضي بضرورة الإعلان عن النظر في عملية التخصيص ورفع مستوى التنمية ووجود مؤسسات التوزيعية التي تعزم على تحقيق اهداف الدراسة. وهذه الدور المهم والفعال لفروع الدراسة في تحسين الظروف المعيشية وفق مؤشرات تنفيذها، فتونك للدروس والبطاله والرعاية الاجتماعية. والمصول إلى تحقيق الرفاهية. فلن تكون النظرة والبطاله والرعاية الاجتماعية بوصفها اهم مسائل الدعم الموجهة نحو الفقراء ذات كفاءة عاليا في تحقيق اهدافها، وذلك أصبح تحسين المستوى المعيشي من خلال رفع مستوى الفقر والنهوض نحو تحقيق اهداف التنمية البشرية، والنهوض بواقع الرعاية الاجتماعية وزيادة الشمول كما وتوجعا للفئات المتحولة ورفع مستوى الفقراء والنهوض بواقعهم واكبر اهداف الاتفاق الحكومي.

المجلة: مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية

العدد: 9

المجلد: 2

الصفحات: 88 – 87
تحليلاً بعض مؤشرات التنمية البشرية في إطار العدالة التوزيعية للعراق
للدورة (2003 - 2013)

القدمية
في السنوات الأخيرة تماشى العالم والدول الذي اتت إلى زيادة في دخل الدول واستقرار نظرة لمثل تلك الأنشطة كأساسية الاقتصادية والإجتماعية منها، وهذا يعتمد على استخدام الموارد المالية بشكل كفؤ وسريع ومساهمة تطبيق المبادئ بالإنتداب وإعداد الإضافات اللازمة وتحقيق المكافئات. وصولاً إلى تحقيق الأهداف العامة، فالأداء العام يعتمد على الموارد المالية المقدمة وتوجيهها نحو القضايا والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهذا يتطلب فều موارد الأولوية والمقدمة في القطاعات الاقتصادية، فالحكومة تتطلب عبد القدرة والانتقاد نحو تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، وصولاً إلى تحقيق التنمية المطلوبة التي ترتقي بالبشر، وتساع الجميع الدور في تحقيقها. فانجازية النشاط الحكومي تتمثل غالباً في خلق خدمات غير مادية تهدف للأساس إلى تحقيق المكافئات لكافة إدارة المجتمع.
أن الحلم المتزامن للإنفاق العام في العراق على مدى السنوات من 2003-2013 يعترض أهمية وحجم الدور الذي يمارسه الإنفاق العام ضمن مؤشرات التنمية البشرية. في العديد حالات كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي. فالفشلة الأولى والأمر للسياسات الاقتصادية منتقلة إلى الإنفاق الحكومي هو تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل عام وقد تؤثر مجموعة متنوعة من الخدمات والآليات المجتمعية بكل جوانبيها الصحفية والتعليمية والإجتماعية. فتوفر العمل والقضاء على الفقر والظروف الاجتماعية وتحسن مستويات المعيشة والتي تزيد على تحقيق الرفاهية الاجتماعية التي هي إبراز واهام رهاب الدولة وصولاً إلى تحقيق التنمية البشرية والتي يعد الإنسان جزءاً وكفءاً المناهض.

مشكلة البحث
شهدت عدالة التوزيع في العراق تطورات كبيرة منذ 2003 وعلى كافة المستويات والإلزاع العين لا ítir في helpers إلى المشاكل لا سيما الجانب الأمني وضع موضعية الدولة زيادة ظاهرة الفساد الإداري والمالي والذي يمكن سلباً على تحقيق اهداف العدالة ورفع مستوى التنمية البشرية.

فرضية البحث: على الرغم من تطور وزادة الجدب التشغيلي للموانئ العامة وتعليمات سلم جدب العدالة التوزيعية إلا أننا لم نحقق جذب المشاورة المتقلة بالرغم وواقع التنمية البشرية عبر مؤشراتها الفعلية على أرض الواقع.

هدف البحث
تهدف البحث إلى بيان الدور الهام والفاعل للعدالة التوزيعية في تحقيق الظروف المعنانية وفق مؤشرات تم اختيارها لتعمق البشرية وفهد تقليل حالات الفقر والبطالة وتحسين الخدمات الاجتماعية، وصولاً إلى تحقيق الرفاهية.

منهجية البحث
تستند منهجية البحث إلى بيان الترابط والإتصال بين الجانب النظروي والجانب التطبيقي الذي يقوم على أسس النتائج المستدامة والتي تعكس حقيقة الواقع للقوة الميلاني قد البحث وتحليلها.

حدود البحث:

المؤسس الأول: التنمية البشرية وأبعادها في العراق

تعد التنمية الاقتصادية شريكاً أساسياً للتنمية البشرية ولكنها غير كافية لتحقيقها، فالتنمية الاقتصادية ما زالت تؤكد تغييرها كمية ونوعية في الموارد الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد والانخفاض والاستثمار والأعمال، واتساع الاقتصاد والساعدات الاجتماعية التي تعتبر المصدر للاستقرار والنمو الاقتصادي، في حين تبقى التنمية البشرية نهائياً بالمرتبات الاجتماعية المتعلقة بخبرات الناس في العمل، بمستوي معينة كمية وحالة طولة وصحة وتشكيل المهارة اللازمة لذلك، وفي الربط بين التفاعلات الاقتصادية المتداولة، إلى جانب توفير الموارد的社会ية المتاحة للهناجين والمعتبرات الاجتماعية، في زيادة متوسط الدخل في على إعداد المجتمع بتكيفات من الموارد على حياة كريمة وMESS نظام توزيع ونحاتات أكثر على المنطقي والأعمال والاقتصاد، ذلك فإن التنمية البشرية تعني تمية الناس وإضافتهم مباشرة، في حين تركز التنمية الاقتصادية في تفكيك الأبطال من خلال على الناس مستهلكين ومستثمرين وعمال (الثواب، 2011:350).
أولاً: مفهوم التنمية البشرية وتطورها

إن تحول اهتمام الفكر الاقتصادي العالمي باتجاه التنمية البشرية، وقبوله في مقدمات ومؤسسات ومنظومات، من أشكال التطورات الأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية في تحديد التطورات التي تؤثر على مشاركة النساء في البيانات العامة، فإن التطور في مفهوم التنمية البشرية، يمكن أن يكون نسبياً، ولكنه يمكن إعداده في حالة الحياتية في البلدان النامية.

(شاتش، 2001، ص: 22)

إن مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم مركب من مجموعة من المبادئ والمفاهيم والسياسات، وتحقيقها نتيجة لتفاوت مجموعة من العوامل المتمطدة من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات معينة في حياة الإنسان، ومن بينها:

1. الإعادة والتدريب والتعليم والاعتماد على أمية وخصائص ووقائع الحياة في البلدان النامية.
2. التلاقي والتحديات التي يمكن أن يكون هناك بشكل شامل.


ويتشابه مفهوم التنمية البشرية بخصوص وجود الملاحظات، كنزة في الحضارة الاجتماعية، والحكاية، والتعليم والتدريب. ومن ثم على إعداد:

1. الإعداد والتدريب والتعليم والاعتماد على أمية وخصائص ووقائع الحياة في البلدان النامية.

( Shultz، 1995، ص: 126)

1. الإعداد والتدريب والتعليم والاعتماد على أمية وخصائص ووقائع الحياة في البلدان النامية.

( p Shultz، 1995، ص: 126)

ويتشابه مفهوم التنمية البشرية بخصوص وجود الملاحظات، كنزة في الحضارة الاجتماعية، والحكاية، والتعليم والتدريب. ومن ثم على إعداد:

1. الإعداد والتدريب والتعليم والاعتماد على أمية وخصائص ووقائع الحياة في البلدان النامية.

( Shultz، 1995، ص: 126)
تحايل بعض مؤشرات التنمية البشرية في إطار العدالة التوزيعية للعراق

من خلال التسهيلات من القرن العشرين برزت مراحل جادة لحصيلة "الهجرة التنموية"، وتجارب التنمية في مختلف بلدان العالم وذلك من حيث مدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق التقدم الاقتصادي وقد بدأ من حيث نوعية التنمو ونمانته، وقد جاء هذا الاهتمام كره لخلق مناخ التنمية لخلق سعاده الإنسان بوصفه عينة التنمية ووسيلة جزء العملية التنموية هو الإنسان الذي يعد مقصد التنمية وحاد

دعواتها الأساسية (زكي، 1996:ص:180)

ثانيا: أركان التنمية البشرية

يمكن تحديد الأركان الرئيسية للتنمية البشرية على النحو الآتي (الكاني، 2006: ص:109):

1. تنمية الإنسان: أي تطور القدرات الإنسانية لكي يتمكن الناس من المشاركة الكاملة في مختلف نواحي الحياة. ويتطلب ذلك من خلال الاستثمار في قدرات الأفراد سواء بالتعليم أو الصحة أو مستوى المعيشة، المهم أن يصبح منتجاتهم وعملتهم للتنمية أكبر.

2. التنمية من أجل الإنسان: أي توفير الفرص لكل الناس للحصول على حصة عادلة من المنافع الناتجة عن التمويل الاقتصادي. أن القيام بما يسمى بالتنمية من أجل الفرد.

3. التنمية للإنسان: يعني توفير القوة لجميع أعضاء المجتمع للمشاركة في تنمية مجتمعهم. وأن يشرك الفرد المشاركة كاملة في الجهود التنموي وفي تخطيط استراتيجيات التنمية والتقييمها، وذلك من خلال الهيكل المؤسساتي المماثل لاتخاذ القرارات.

ثالثًا: واقع التنمية البشرية في العراق

لقد أظهرت الوضع الراقي للعراق على العملية التنموية البشرية ولديها جملة مسارات، تتمثل بالآتي:

1. الإمارات النفطية المصدر الوحيد والأساس لتمويل عملية التنمية في العراق، مما أضعف دور وأهمية

2. الإيرادات النفطية المصدر الوحيد والأساس لتمويل عملية التنمية إلى القطاعات الاقتصادية

3. الترامل الرأسمالي في العراق عملية تحققها وفقًا لأساليب تراكم الاتجاهات النفطية إلى القطاعات الاقتصادية

4. غياب القاعدة الاقتصادية والعملية لتكوين تجمع للمستقبل مبانيه على شكل مستقبل ثابت. وتأثر الحال على ذلك دون تغيير تراكم رأس المال من خلال التقدم التكنولوجي

5. انتقاد وعدم انساق وانتهاك صفات مزيج قوى السياسة الاقتصادية عند التطبيق وتحديد السياسات

المالية والتنمية. مما قد أظهر من حالة الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي كبطلة وتمضيح وتغيير ظاهرة

المحور الثاني: الطار البشري والمساهمة لعدالة التوزيعية

تعتبر العدالة التوزيعية أداة قوية ومرتبطة في الكثير من الأنظمة الاجتماعية وتمثيلاً في التحسين للخدمات وتكون مناسبة حسبًا في القيادة والوجب في السعودية حيث تجاذب فيها الخدمات وتضمن توظيف فيها الخدمات

وكونما طبيعة السياحية كونهم شركاء في الوطن يتطلقون أحيانهم وينتمون لبيئاتهم. انطلاقًا من

ويمكن ل.selectAll النموذجات المشتركة في النظام العلمي السماوي وعززتها علاقاته الضمانية ونادى به

ألاتخذ النظام العام لبعض الدول سواء كانت نظامه أو نامية في أطر وضع طرقه التنموية

والاستراتيجية تبحث عن تحقيق مزيد من معالجة حالات الفقر والبطالة وتعليم الصحة وكافة الخدمات التي

من شأنها أن تزيد في حالة الإنسان وتعلم على تفعيلها وتطويرها بما يخدم المجتمع ككل.
أولا: مفهوم العدالة التوزيعية:

والعدالة التوزيعية مفاهيم عديدة ومختلفة تختلف تبعاً لاختلاف الجهات والهدف. فمعانى الأخلاق يدرسون
البيئة بوصفها حالة اخلاقيّة تحكّل على احتكار حقوق الآخرين، وبناء القوانين يعترفونها سيادة القانون،
وجملة القلق تظلّ أنها بيئات شرّة لصحة مجموعة من الأعمال، أما عامة المجتمع، يفسرون إلى
لا استقرار اجتماعي دون سياحة العدالة، بينما فلسفة الوجود قادمة على العدالة كما يرون علاء الفلسفة
(ناور 2013: 12).

وعرف أيضاً على أنها "الحالة التي ينكمي فيها الخصم والاستغلال والقرع والحرمان من الثروة أو
السلطة والفنان، ويقوم بها الشركات والمنظمات الأمريكية وهو تقوم في الولاء غير المقبول
اجتماعياً وسياسياً وبيئة مندوّنة وبيئة شعور بالإفراط والتنضّان والمشاريكة الاجتماعية، ويتاح فيها إعطاء المجتمع فرص متانة للتنمية 그افرات ومكتبات وإطارات طاقاتهم
بمكتبة وحسن توظيفها لصالح الفرد وما يقلّ كله للجيش الحركي الاجتماعي الصاعد من جهة وصالح
المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى، ولا يتراع فيها المجتمع للاستثنائيات ولا من مظاهر
الثياب إلى جمع مجتمع أو مجتمعات أخرى" (العيسوي 1991: 200).

وقد عرفت العدالة كما أنها "الارادة大全ية ودائمية لإدلة كل حق دون المساس بمصالح الغير"(هاشم 2005: 7). أي أنها تمثل التكافل بالقرار بين أفراح المجتمع ومنح القرع، وذي الدخول المنخفضة
بقي في الأموال على الخدمات الطبية والتعليمية وتساعدهم في الحصول على فرص عمل ورؤوس موال
وحقوق مدنية و وغيرها.

ثانيا: العدالة التوزيعية في ظل الميدا الإسلامية

نظر الإسلام إلى العدل نظام شاملاً غير منفصلة لإدلة اللاع للعدل في الإسلام ضرورة لذعف شعور الملك والقسم
في المجتمع، والآب يلزم أن يكون الشراء ومن قناعات متساوية تساعد على تمكن جميع في الحصول على
معانى من جذورهم من أجل الأخلاقيات الفردية وفقر الشخص في ذكر الجهود والمرأة وهذا ما يوضض مجال
الفائز في الإطارات والعبادات والصعب والمتناقص في الخيات. قانون الملكية الذي يضمن الركز الأساسي الأخرى
يقوم عليه هيكل الأساتذة الإسلامي هو منطقية استثنائية خاصة أو عامة، غير أن الملكية الخاصة أو الملكية
الامة وخلقها كما الملكية المشتركة مصمدًا ومؤمًا ويعتبرها هي في حالة على تصميم ماهي قرية
وقوع فكرية ضمن إطار خاص من القضايا والمفاهم، تتفاعل أنس، وقين ال وسلم الأساسي، والحياتي فظيرة
الإسلام للملكية العامية تشير إلى أشكر الناس جميعاً في المصادر المهمة من المثلث والمناخ، فلا يحتوي أدنى
سواه لأن جميع حق الإتفاقية، أما الملكية الخاصة تمثل حق شخصي لا يجوز التعرض لها مادياً يلزم بها ما
يحرر الشرع، أما الملكية المشتركة فهي ناشئة من عملية وقين ما واحده الصيغ التي عرض عليها الإسلام وأثرها
لم يدأ الإفراج والجهان ذات الفعل الخامس استمرارها في أداء وائها الأخلاقية، (22).

 Alv Mohpm p:21,22

وقد اكد الإسلام على التكاليف الاجتماعي ومنحها إياً على عوامل الخبر والبشر للذكلا. يسعي العباقر
والمتحايل على أفراح المجتمع، ويدعو نحن بدوره لذكلا أن يكون الزكاة وكلاً، فللزكاة المهمة وصولًا فيفة
الإسلام بإدلة الزكاة لمعمال حلاز الفقر الشديد والمرض لرفع مستوى المعيشة والمحتجين.

لا تشير إلى الإسلام أن التوزيع العادل للدخل لا يعني المساواة، بل يعني العدالة أي أن التوزيع في المجتمع هو أمر
قائم على تعاون مشاركي كخاطرات مماثلة في الأتفاقه، فإن يكون التوزيع في الأتفاقه
العدد 94، المجلد (22)، سنة 2016
مجلة العلوم الاقتصاديه، والإداريه

1- توزيع ما قبل الإنتاج أو توزيع الثروات أو توزيع القاعدي، ويغلب بنفس القاعدة، ويكتبه ليس عادلاً في المجتمع من خلال
العديد من عوامل يحتوي مكانة وتشتري التأكد من استخدامه في الإنتاج
2- توزيع ما بعد الإنتاج أو توزيع الثروة المنتجة أو توزيع الدخل أو توزيع السوق أو التوزيع الوظيفي أو
توزيع الدخل على عامل الإنتاج ويدعو بتقسيم الدخل بين أفراح في السوق من خلال العقود التي تُدار.
3- توزيع ما قبل الإنتاج أو توزيع الثروات أو توزيع القاعدي، ويكتبة ليس عادلاً في المجتمع من خلال
العديد من عوامل يحتوي مكانة وتشتري التأكد من استخدامه في الإنتاج
القومي بين أفراح المجتمع من خلال إجراءات تقوم بها الدولة باستخدامها الملمع كما في الزكاة
ورضوان أو من خلال سياساتها الاجتماعية كما في آزماش الشروط، وقد تقدم الخدمات الاجتماعية
كانت أيضًا مثل الصحة أو من خلال إجراءات تقوم بها أفراح تطوع أو نازم مثل الكزة والكراء.
وعلى وجه:

362
تلخيص بعض مؤشرات التنمية البشرية في إطار العدالة التوزعية للعراق 
للฉบับ (2003 - 2013)

ثالثاً: أهمية وأهداف العدالة التوزعية

يبرز أهمية العلاقة التوزعية من خلال الأثر الذي تتركه عدم تطبيق العدالة سواء كان على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. لهذا فإن تحقيق العدالة التوزعية تعتبر إحدى أهمية وعادالة في زيادة الاستثمار، ورفع دوره الانتقائي التي تقول إلى زيادة وتسيير النمو، فالفارق في التوزع والفرص الممنوحة بين أفراد المجتمع عن شأنها أن تزيد الفقر لجنة كبيرة بين أفراد المجتمع الذي كتب سلما في ضياع وفقر الأهداف البشرية وإيقاف عودة النمو. لذا فإمكانية تحقيق العدالة التوزعية عن شان أن تقول إلى جعل الاقتصاد يمكن التخلص من جرعة النسبة العالية من السكان من خلال مساعدة المشاركة بالعمل وبالتالي الحصول على الموارد المتاحة منه فضلاً كون الفرض كيرة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليمية. بذلك ستكون على تطوير الانتقائي الجودة، فضلاً عن حصول الأفراد على فرص عمل

ستانيلهم من اللجوء لمفاصلة القانون، وانتناق القرارات (الأسرة: 2008: 46).}

ولعل السياسة المالية الممتلكة بسياسة الأفق العام تنسب بعض الأدوات، والتأثير في تحقيق العدالة التوزعية مثلًا دون توزيع الدخل بين فئات ومشاريع المجتمع فيجسب التجربة التاريخية يؤدي إقراض متسوية في مكافحة سياسات للإفلاس العام على الموارد المتاحة للقطاع العالي في الدخل المعنوي الظام حسب المنافع إذا كون الفقراء جزءًا أكبر من الدخل المتساوي والدائمات، اعتمادًا على التدابير المتاحة للأساس، ووضع قسم من برنامج الأفاق العام المتاحة بالتعليم والصحة والإعلام وغيرها من برامج الأفاق التي تهدف إلى تقبل هذه التفوقات في الدخل بين أفراد المجتمع (2009: 520) وآن من بين أهداف الأدوات التي تسعى الحكومات إلى تقبل نظام الإدارات في الداخل هي (سامسون وآخرون: 2006: 40).

1- فرض ضرائب اقتصادية على الدخل المرتفع وتخفيض الضريبة على الدخل المنخفض إذا تجد الحكومة من المناسب فرض ضرائب كيرة على الرعاية أو على حالات التركيب الضامحة كسر مثل هذا النوع من الامكانيات.

أن معدلات الضريبة المنخفضة لا تستبعد الذين لا يحصلون على أي دخل تذكر هذه تكون الحكومة أحياناً بمنح مدفوعات تحويلية لبعض الموظفين في مكافحة مدينين ومقدمين وغير أهتماء خاصة فضاً لاعتنان البطالة للعاطلين. واستخدام الأدوات المذكورة يبدأ تلميذ لمن توفر من العدالة كما (العدالة المرئية) التي تعبر الأداة السيطرة في التوجه لحفظ القردة في الدخل أو الضرائب التصاعدية على الدخل التي يوفرها الأداء، سيء من دخلهم، فمثلاً (العدالة المرئية) تطبق بعض الهيئات فوق القومية التي تعتمد المد العضف في تحويل ترتبط بها مساعد الدخل المقدم (ماركريزون، موري: 2004: 19).


1- يتضيق الرابطة الاقتصادية بين النشاط الثانوي والاقتصادية فعندما تأخير الضريبة جزءًا أكبر من الدخل الفرد

2- تقلل الموارد التي تحققها من العمل الجيد والخدمة الاجتماعية.

3- عندما تعمد السياسة العامة توزيع جزء أكبر من الأداء يخصص موارد أكثر للبحث عن زيادة في دخلهم، كل إعادة صياغة سياسة العامة بما يمكن بشكل أو غير توزيع أكثر من الدخل على الفرد.

4- عند الضريبة الأعلى يتم بعملية إعادة توزيع الدخل ومن ثم الاكتئاب التي تستفيد زيادة الدخل الشخصية من خلال التأثير على هيئة السياسة العامة سوف تولد رد فعل يسمى دافع الضريبة إلى حماية الهمل. إلا أن هذا لا يعني أن عملية إعادة توزيع الدخل نقدي عند هذه الأسباب والمبررات بل تتبع ذلك كون أن ما تهدف إليه هو أكبر واسع، إذ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي قد تؤديها عملية عدم
تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في إطار العدالة التوزيعية للعراق
للدورة [2003-2013]

الحور الثالث: العدالة التوزيعية ومؤشرات التنمية البشرية في العراق

شهد واقع عدالة التوزيع في العراق احداثاً ومخاوفاً عدة نتيجة الظروف التي شهدتها، فقد مر العراق في تاريخه المعاصر بفترات من التحولات الجذرية في تركيبه السياسي والاقتصادي الداخلي وتفاعله الأ底气ية والدولية مما أثر في مسيره التنموي والرفاهية الاجتماعية توثرت في النتائج المالية الداخلية في العراق، فضلاً عن النزاعات والصراعات والحروب الأيديولوجية (الفارس، 2001: 60)، وان تحقيق العدالة في توزيع الثروة والدخل بشكل متساوي يرضي جميع فئات المجتمع دون استثناء دون استقلال فئة أخرى يمثل في الحقيقة حالة مثالية لا يمكن أن تحقق في أي المجتمعات على اختلاف أنظمتها، فكما هو معلوم فإن القاعدة الاقتصادية تتطلب من حقيقة قيمة العمل وال潼يع الاستثنائي في الجهود المبذولة ويتكون توزيع الدخل على أساس الآراء أن هذه القاعدة لا يمكن أن تطبق في الدول ولا سيما ذات الاتجاه الاشتراكي

العجلون، 2007 : 168) وأن تسبير في جانب مؤشرات التنمية البشرية معظم دخل الفرد ومؤشر الفقر وكم

أولاً: مؤشر دخل الفرد

يشير إلى معدلات تطور نصيب الفرد من الناتج بالاعتماد على عدد السكان ومؤشر الناتج حيث شهد معدل نمو السكان نسبة تراوحت بين (2.5-3) بحسب تقديرات وزارة التخطيطهذه النسبة قادرة على تدريب وتيت في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مما يؤثر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبناءً على بيانات الجدول (1), يلاحظ نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج السنوى 2004 مقترنة بالسنة 2003 نجد أن الناتج زاد بمقدار (74%) مما كان عليه في العام 2003 التي شهدت أعمال الحرب و توفر الناتج والصادرات النفطية، وتقلن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق خاصة خلال الفترة من 2004-2007

بالتزامن مع التنمية الاقتصادية المتزايدة لمواد الدخل كالتحسين المستمر في المعيشة، والتي تتجلى من خلال زيادة رواتب موظفي الدولة وتوزيع نظم التأمينات الاجتماعية (بريي،2011: 29).

لقد كان ارتفاع اسعار النفط في عام 2009 نتيجة الازمة المالية العالمية العلاجية اجابة على متطلبات النفط والضغط إلى ذلك مع سن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الجدارة وتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (سندوقد الشرع). وهو ما يعني ازدياد اسعار قياس الناتج المحلي الإجمالي في العراق حيث بلغ قيم الناتج (57026,1) مليار دينار العراقي من الناتج المحلي الإجمالي بالعام 2009 (2,3) مليار دينار مقابل المقارنة بالعام 2008 حيث بلغت قيمة الناتج (41259,9) مليار دينار مقابل العام 2008 حيث بلغت (58025,5) اريف دينار مقابل 2009 (956,6) اريف دينار بنسبة انخفاض مقارنة (17%). ونتيجة لتقليل الاحياء الاقتصادي وزيادة الازمة المالية العالمية خلال العام 2010، تتبعات تنازل تلك اسعار النفط والتي صاغت ارتفاع اسعار النفط والثاني ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ونصب الفرد من حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام (161,2) مليار دينار (173,4) مليار دينار وارتفاع سنوياً (34%) % وبعد بسبب تلك الارتفاع الحاصل في أسعار النفط السنوية حيث كان معدل يرتفع بسهم النفط (75,6) مليار دلار سنوياً 2012 بنسبة زيادة سنوية (38,9%) % وان هذا الارتفاع في هو الذي سبب الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي وتوسط نصيب الفرد من حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج سنوياً 2010 (4989,5) فل دينار وارتفاع سنوياً 2011 إلى (56250,4) فل دينار ومعدل زيادة سنوية مقدارها (30%) وبحسب ما جاء في (1) (وزارة التخطيط).2014:3)
تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في إطار العلاقة التوزيعية للعائد

المجلة الاقتصادية والادارية (2003-2013)

جدول (1)

- قيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الاجارية وعدد السكان ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدول</th>
<th>الناتج المحلي الإجمالي في المليون دينار</th>
<th>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الاجارية</th>
<th>عدد السكان</th>
<th>نسبة نمو الفرد</th>
<th>نسبة نمو عدد السكان</th>
<th>نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>العراق</td>
<td>48.266</td>
<td>2.344</td>
<td>2.259</td>
<td>2.279</td>
<td>2.279</td>
<td>2.279</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>2.129</td>
<td>4.152</td>
<td>3.976</td>
<td>3.976</td>
<td>3.976</td>
<td>3.976</td>
</tr>
<tr>
<td>الكويت</td>
<td>1.145</td>
<td>2.129</td>
<td>2.129</td>
<td>2.129</td>
<td>2.129</td>
<td>2.129</td>
</tr>
<tr>
<td>الإمارات</td>
<td>5.542</td>
<td>10.759</td>
<td>10.759</td>
<td>10.759</td>
<td>10.759</td>
<td>10.759</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: (دشامشيره الدوالي، التقدير السنوي لأعداد منتقلة لمدة 1997-2007).

إن مستوى التوزيع العادل في الدخل ومقدار التفاوت في التوزيع بين شرائح المجتمع يتوسع الدخل في أي بلد لا يتم بصورة أن يكون فيه وارد عملية معدة تكس الصناعات التكنولوجيا. التطور الإجتماعي غير أن عملية إعادة توزيع الدخل الوطني جايدة لصالح النخب والطبقات العليا. مصالح طبقات الإحصائيات الأخرى مما أدى إلى تأسيس الخدمات في توزيع الدخل ومن ثم ازدادت النخبة التي تقلص بين الفقراء والعالي. حيث يعد متوسط جبر الفرد أقرب مقياس للدالة على مستوى معيشه ورفاهيه وذلك عبر متوسط الدخل المرتفع عن نهج خطط التنمية بأي مجتمع غير أن النجاح الأكبر هو عدالة توزيع هذا الدخل بين أفراد

المجلة الاقتصادية والادارية (2003-2013)

العدد (44) المجلد (22) لسنة 2016
تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في إطار العدالة التوزيعية للعراق

المجلة [2003-2013]

المجتمع ينكمش نسبيًا المجتمع وتقيق الإنسان بين فئات الشعب المختلفة ينطلق أن تتوارد عبر الأيام

عدالة توزيع الدخل وان تشارك جميع الفئات في جني ثمار التنمية، بل إن التنمية المتوازنة الصحيحة تتطلب

ان زيده تسبب أصول الدخل المحدودة بقليل أكبر من تسبب فئات الدخل المتفوقين (المزاي) 2013 : 64 - 68).

وهذا لا يعني التساؤل في الدخل بل إن هناك ضرورا كبيرا من عدم المساواة التي يستند إلى اختلاف القيادات والمهارات والجهد في العمل والوظائف بعدة مسألة جينية من أكثر واسع المؤثرات استخدامًا في قياس

النقاط في توزيع الدخل والتي تتراوح نسبة بين (0 – 1). حيث ان النتائج في الدخل قد شهد حالة

من التنبدؤ بين الارتفاع والانخفاض حيث يلاحظ أن تطور الفقر عام 2005 شكل قيمة عالية بلغ (420%)

قطرة بالاعظم 2003 و 2004 والتي بلغت قيمة على التوالي (351% و 451%) نقطة ليشهد عام 2007

الانخفاض في قيمة هذا المؤشر حيث بلغت (0,290) نقطة وهو اتجاه يذكر تحسن أجزاء الاقتصاد في تقليل

نسبة الدخل بين الدخل لينكس هذا المؤشر في العام 2011 ليشكل اعلى قيمة له تبلغ (0,518) نقطة و

وهي قيمة مرتقبة وكبيرة وتدور في هذه التناول في الدخل ولمدة أربعة سنوات من 2007 – 2011 وكالات

جدول (3) قيمة معيشة جيني في العراق لسنوات مختلفة

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>قيمة جيني معيشة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>2011</td>
<td>0,518</td>
</tr>
<tr>
<td>2007</td>
<td>0,290</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>0,420</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>0,451</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>0,351</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: وزارة التخطيط (2007) سبع أحوال المعيشة في العراق. المسح الاقتصادي والاجتماعي، الجهاز

المركزي للإحصاء

وبمجرد أن قيمة معيشة جيني في العراق مع قبالة الدولة المجاورة والعربية والتي شهدت تراجع العراق عن

هذه الدوام حيث بلغت قيمة معيشة جيني ولماع 2011 لكل من تركيا (0,397) نقطة ، الأردن (0,377) نقطة ،

الامارات (0,383) نقطة ، مصر (0,409) نقطة، المغرب (0,401) نقطة (بوجد، 2015 : 54).

إن هذا التناول الكبير والشائع من شأنه أن يعز الفقراء أن مستوى الدخل الذي يعد معيار مهم لمعالجة

الفكر لحقه Metals في تحقيق الأهداف المطلوبة ولم يوزع بشكل عادل لتصنيف الشروط المحيطة في

المجتمع العراقي.

ثانيا : مؤشر الفقر

تعد ظاهرة الفقر من أهم المشاكل التي تواجه المجتمعات والحكومات بخلاف أن أنظمته وإتجاهاتها الفردية

والثقافية لخططترها السياسة الاقتصادية والاجتماعية ذات الأبعاد الدائمة والتي ترتبط ارتباط وثيقاً

بأهالي الدنيا، كما أن القضاء عليها يجب البدء الأول والآسي الذي ينبع جميع الدويل إلى تحقيق ، فالفقر

من المفاهيم المجرة النسبية فهو يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعبير والتشكل من جهة

وهناك نجد بخلاف المبادئ والطرق المتكاملة لنظامية الفترة، وفقاً للصورة التي نجد نماذج الفقر، بعدن توقيت

للمشاري الإقليمي، قدرة نهاية نفسي من ذات المجتمع، وفي ما بعد ذلك، نجد نجاحات تعديلات في حدود ومكانه

(القاست ، 2001 : 19)، حيث يعترف الفقر بأنه (مجموعة من احتياجات الإنسان غير الممكنة لأسرة جراح

العصر الحديث السبعة التي تناول منها غالبية من الأعمال التي اقتصاد👶، الأسراء، والمعيلي،

ومواء الشعب، ومقدادات كافية وجيدة من الأسلحة والرعاية الصحية ومعرفة القراءة والكتابة وتعليم الاطفال

(UNESCO، 2005 : 197).

ووفقه بيانات البنك الإقليمي والاقتصادي للأسرة وعند الفقر المائي في العراق 2007 اكتماح احتراس خط الفقر العالمي

ويعتبرن كلفة السعرات الحرارية الضرورية لإحالة الفقر عن قيمة معيشة جيني (3232) سعرة حرارية في المتوسط ويعتبر

بالنشاط أن كلفة السعرات الحرارية الواحدة قد تقدر بحول (2,482 دينار). حيث يكون معدل الثقة الغذائية

الغذائية القياسية للفرد الواحد وفقاً للندس (34000) دينار، وهو يساوي خطي الفقر في الغذائي، وقد تم تقدر خط الفقر السعرات والخدمات الغذائية

بحوال (43000) دينار. وفقاً لل البعض ويعتبر كلفة الغذائية توفير الفقراء في الفقر بحول (77000) دينار. للفقر شهرياً، وهو ما يعني أن (22.9%) من السكان أي حوالي (6.9%) ملايين من العراقين حوالي (16.5%) من الأسر يعانون تحت مستوى خط الفقر (وزارة التخطيط،2011) وكالات: 366
تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في إطار المعايد التوزيعية للعراق
للمرة (2003-2013)

شكل (1)
خط الفقر وتوزيع متوسط الإتفاق الشهري

المصدر: وزارة التخطيط (2011) خارطة الحمراء ومستويات المعيشة في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد.

تظهر البيانات التاريخية لمعامل جيني في العراق أن أقصى تفاوت في الدخل لمدة كان في عام 1993 التي تمثل تفشي من أشد سنوات العقود حيث بلغ المعدل 43.6% وقررت مسح الأحوال المعيشية في العراق معامل جيني (35.1%) عام (2003) فيما قد معامل جيني للدخل (30.9%) طبقاً للمسح الاجتماعي والاقتصادي للاستطلاع (2007)، وكلا التقديرات الأخيرة يتضمن إلى تخفيض في التماشى في الدخل من جهة أخرى، فإن التفاوت في الريف أكبر منه في الحضر حيث بلغت قيمة المعامل (38.0%) مقابل (34.0%) للحضر، مما بالمقابل معامل جيني الخاص بالبلد فقط أعلى مما هو عليه للدخل في الغرب على مستوى العراق وفقاً للمسح الاجتماعي والاقتصادي (28.5%) من ناحية أخرى يظهر أن التفاوت في الإنفاق بالمناطق الحضرية أعلى بقليل مما هو عليه للمناطق الريفية، حيث يظهر إن معامل جيني المناطق الحضرية (28.0%)، في حين بلغت قيمة المعامل للمناطق الحضرية (25.0%)، في حين بلغت قيمة المعامل للمناطق الحضرية (25.0%)، في حين بلغت قيمة المعامل للمناطق الحضرية (25.0%)، في حين بلغت قيمة المعامل للمناطق الحضرية (25.0%).% أما توزيع الدخل بين فئات الخصوبة حيث يركز ما نسبته (43.4%) من السكان الأغني لحول الفئة الأفقر 7% أما على صعيد توزيع الإنفاق بين الفئات الخصوبة فقد احتلت الفئة الأفقر (9%) لتشكيل الفئة الأفقر (9%) (وزارة التخطيط 2011: 117) وكالتي:...
تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في إطار العدالة التوزيعية للعراق 
للنهاية (2003-2013)

شكل (2) : توزيع الدخل والانفاق بين الفئات الخمسية


أما في عام 2012 فقد بلغ عدد السكان الفقراء 6,748,588، فرّد تشكيل ما نسبته 20% من السكان فقراء حسب المصمو الاجتماعي للأسر في العراق (IHSES 2007-2012، أما على صعيد المحافظات فقد كانت نسبة الفقر والقلة في الأفراز في 40% من السكان من عام المحافظات فقراء كثب 49%، وليل 41%، وصلاح الدين 40%، كما أن هناك محافظات تقل نسبة الفقر فيها عن 10% كما في محافظات كردستان، وقد قدرت قيمة دخل الفقر البشري في العراق بـ 18,8% بين مكونات الفقراء فأن هناك محافظات تزداد فيها قيمة دخل الفقر البشري على المتوسط الدليل الوطني للمحافظات ميسان 30%، والمثنى 30%， وصلاح الدين 28%， ومحافظات تقل فيها دخل الفقر البشري عن متوسط الدليل الوطني وهي محافظات كربلاء 16%， والبصرة 18% والإياء 16% وكما في الجدول (4):-

جدول (4) نسبة الفقر والقلة الفقر البشري حسب المحافظات.

<table>
<thead>
<tr>
<th>دخل الفقر البشري</th>
<th>نسبة الفقر</th>
<th>المحافظة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>30</td>
<td>37</td>
<td>كربلاء</td>
</tr>
<tr>
<td>30</td>
<td>34</td>
<td>دي قار</td>
</tr>
<tr>
<td>25</td>
<td>36</td>
<td>بابل</td>
</tr>
<tr>
<td>22</td>
<td>35</td>
<td>دينى</td>
</tr>
<tr>
<td>21</td>
<td>41</td>
<td>فاست</td>
</tr>
<tr>
<td>21</td>
<td>40</td>
<td>نينوى</td>
</tr>
<tr>
<td>28</td>
<td>37</td>
<td>صلاح الدين</td>
</tr>
<tr>
<td>16</td>
<td>40</td>
<td>كربلاء</td>
</tr>
<tr>
<td>25</td>
<td>27</td>
<td>أربيل</td>
</tr>
<tr>
<td>29</td>
<td>28</td>
<td>دهوك</td>
</tr>
<tr>
<td>26</td>
<td>21</td>
<td>السليمانية</td>
</tr>
<tr>
<td>23</td>
<td>21</td>
<td>كركوك</td>
</tr>
<tr>
<td>19</td>
<td>25</td>
<td>بغداد</td>
</tr>
<tr>
<td>16</td>
<td>9</td>
<td>الإياء</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>3</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء وконكور شبكيات المعلومات، المجموعة الإحصائية للنهاية 2010 – 2011

ملقى العلوم الاقتصادية والإدارية 
العدد (94، المجلد (22، لسن الأردن 2016

368
تحليلا بعض مؤشرات التنمية البشرية في إطار العدالة التوزيعية للعراق
للشريعة (2003-2013)

أما فيما يخص دخل الأسرة الشهرية والذي حددته مسح عام 2012 بمبلغ شهري يبلغ (995 000) ألف دينار، حيث يلاحظ أن هذا المتوسط لدخل الأسرة يقع بين ذي ووسط دينار في محافظة دهوك (125 250) ألف دينار. وعلى مستوى دينار، يظهر الجدول الآتي
عدد المحافظات التي لا يزيد متوسط دخل أسرها الشهرية عن (100 000) دينار قد بلغ (12) محافظة.

المحافظة   المجموع
جهة الإدارية  المحافظة  دينار شهري
--  --  --
دهوك  125250
كركوك  808180
ديالى  650560
بغداد  452890
كردلة  164210
صلاح الدين  845910
الفاقد  127550
النجف  141560
ذي قار  113890
المثنى  116900
البصرة  116900
ميسان  791400
المجموع  925400


ويتضح مما تناولناه في مسألة معايلة الفقر، أن الفقر والحرمان في العراق، هما من أعراض أرق ارث شاق للف 구 وعشا في اقتصاد هزيل يعتمد اختاماً كبيراً على النفط، وعلى التدخل الحكومي وعقود من التنمية الضائعة، فان Slash بالأمن والحفاظ عليها هو شرط تقيد النمو الاقتصادي المستدام والسلام، يتطلب ان يعزى العراق الروابط الطبيعية بين النمو والرفاهية من خلال إدارة أفضل للموارد النفطية والتوزيع غير النفطي للاقتصاد وردد التفاوتات المكانية وتنمية القطاع الخاص وعملية نمو تخلق فرص عمل وتعل يرزيد الدخل مع الحفاظ على حوار المشاركة في العمل والاستثمار في التعليم، وهي مسيرة أقل كفاءة للحد من الفقر وتخفيف الأذى.
الاستنتاجات والتوصيات

1. اتباع وتنوع منظور الاحترام نتيجة الظروف السياسية والعقلية والاقتصادية المتدهورة لتنقه لنا تدني
الحالة الاجتماعية والتي بدأت تتذر بخطورة جسيمة على المجتمع لتستم في تعص حالات الحرام والقر
وبه تفعيل مساعدة العلاج التوعوية.

2. عدم وجود قاعدة بيانات وضيعة واضحة وعدم اعتماد نظام التنقيص المقاطع بين دائرة الرعاية
الاجتماعية والدوائية والوزارات ذات العلاقة يوفر للشبكة المعلوماتية كمنع متصدق للتأكد
من سلامة استعدادية لزيادة شبكة الحياة الاجتماعية لتحقيق العلاج التوعوية.

3. تسلم مؤشرات التنمية البشرية في العراق بالضغوط الذي تسبب بالاستخدامات سلبية كبيرة على وصول
الماسية على وفق التنمية البشرية في العراق. وفي بحث عام 2003 أخذت تلك المؤشرات مسامرا بحاول
أن يكون صحيحا ولكن يتطلب نهائية للغاية.

4. أن لل무اد البشرية دور وهمة بعد الإنسان هدف وتوجيه التنمية الاقتصادية في الوقت نفسه وسلتها،
فهو مثل المستوى العاطفي للإنسان هو فاعل المستوى العاطفي للإنسان فهو المستفيد منها، وهو
الوسيلة وفروض ذلك الموارد البشرية التي تعيد الاعتماد الرئيسي التي تقيم عليها المنظمة الإنتاجية،
وتكمل القوة الدافعة والمصداقية لعملية التنمية (أي قدرة الإنسان على إدارة عملية التنمية الاقتصادية).

5. شبكة الحياة الاجتماعية هي إجراء مهم جدا لخفض معانا الفقرات وذلك لتحقيق العلاج التوعوية وتكاليفها
ليست نموذجا فعالا لخفض الفقر ذاته.، إلا إذا تلقت مع جهات مؤسسة أخرى وعلوتها
مؤامنات الناهلين والتدريب، كما أن الشبكة أهلت الأصول إلى دور منظمات المجتمع المدني الذي يمكن
أن يتخذ صيغة رابحة أو أعمال التي لا تمتلك فرص الوصول إلى دائرة الاستهدف، فضلا عن
إن هذه المنظمات وعجاز الأعمال يمكن أن توفر بيانات عن فرص العمل المتاحة أو التي تكو ين هناك
حياتها في وسيلة العمل باستخدام عملية الإصلاح الاقتصادي.

6. تراجع وتداخل مؤشرات التنمية البشرية والعلاج التوعوية، تخصص الموارد بشكل فوؤ ودائم على
الاستخدامات الإدارية والمهمة سينتج عنه تفعيل عدل للموارد وإنشاء الموارد على الاستخدامات
وجملة المشاركة والإنترنت لتحقيق على أساس نظام تكاليف سينتج عنه كفاءة استخدام مثلي للموارد
المالية وهذا يمكن على مستوى دخل الفرد والتحول ين مستوى المعيشة وهذا ما يعبر حالة التكلام
بين مؤشرات التنمية البشرية والعلاج التوعوية.

الوصيات

1. الاهتمام بكافة مؤشرات التنمية البشرية في الاقتصاد المؤتمري يؤدي إلى دعم وتنمية المشروعات
الصغرى والمشروبات، تناطب أن تكون تلك المشروعات من شأنها أن يوفر للمجتمع
العراقي التنمية البشرية على مستوى عالميا، وهو يعتمد على الفصل بين المحاصيل والمكثدات بأجرات
ناتجة من تطبيق البرامج والماب يوفر العديد من فرص العمل التي سوف تؤدي في
الهيئة إلى التغلب على مشكلة الفقر المتفاقمة في العراق.

2. اعتماد إطار التنمية البشرية التي تعني بالأساس من خلال تفعيل قاعدة المشاركة لتضم كل من له علاقة
بصفة وتلبية سياسة تجاور في فروع الفقر، وذلك بدعم استراتيجيات تكون منسقة مع
سياسات التنمية لكل بلد، ومن ثم فإن فرض الفقر يكون عملية تدريبية ومصدقة ومستدقة ومتتالية ذات
امتداد، هي التي تغلب وضع الأهداف والتصرف لكل مرحلة، كما يجب قطر الاستخدام
بالموارد المتصلة بالعالة التوعوية من هذا الجانب.

3. تقدم الدعم الحكومي الخاص بالعالة أجهزة الدولة القائمة على تنفيذ الخط الآتية، وتساهم من خلال
الاستثمار في أساليب البصري، وذلك يوفرون كوارد وفيرة وراءة متارة ذات اختصاصات عالية من
ناء إعادة هيكلة المنظومة التحتية والحروب يعد من أو بمفرن واستخدام الاختصاصات للعمل
على رفع مستوى المعاش ونملك بذلك القدرة على تحقيق حم وفجوة الفقر في العراق.
تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في إطار العملة التوزيعية للكتابة
المجلة [2003-2013]

1. المؤشرات الاقتصادية

- التحليل الدقيق لمؤشرات التنمية البشرية في الطبقة الحرة والبربة في فترات مختلفة من التاريخ.
- تحليل أداء الاقتصاد المصري من خلال مؤشرات التنمية البشرية.

2. المؤشرات الاجتماعية

- تحليل النهضة الاجتماعية في مصر: من خلال مؤشرات التنمية البشرية.
- تحليل أثر التنمية البشرية على الحالة الاجتماعية في مصر.

3. المؤشرات الثقافية

- تحليل التوجهات الثقافية في مصر: من خلال مؤشرات التنمية البشرية.
- تحليل الأثر الثقافي للتنمية البشرية في مصر.

4. المؤشرات السياسية

- تحليل النواحي السياسية للتنمية البشرية في مصر.
- تحليل أثر التنمية البشرية على الحالة السياسية في مصر.

الاستنتاجات:

- يظهر أن التنمية البشرية في مصر تركز بشكل كبير على المؤشرات الاقتصادية.
- التوجهات السياسية والاجتماعية تتأثر جزئيًا بعوامل التنمية البشرية.
- يجب التركيز على تعزيز التوازن بين كل المؤشرات لتطوير التنمية البشرية بشكل شامل.

المراجع:

أعمال وأدبيات مراجعات في مجالات التنمية البشرية.

النواحي:

- التنمية البشرية في مصر.
- التوجهات الاقتصادية.
- التوجهات الاجتماعية.
- التوجهات الثقافية.
- التوجهات السياسية.

الناشرين:

- الناشرين العربيون.
- الناشرين المصريون.
- الناشرين الفلسطينيون.
- الناشرين الجزائريون.

المجلات:

- مجلة التنمية البشرية.
- مجلة RECS.
- مجلة التنمية الاقتصادية.
- مجلة التنمية الاجتماعية.

البحثات:

- بحث عن تأثير التنمية البشرية.
- بحث عن توجهات التنمية البشرية.
- بحث عن نواحي التنمية البشرية.
- بحث عن مستويات التنمية البشرية.

المؤثرات:

- تأثير التنمية البشرية على النواحي الاقتصادية.
- تأثير التنمية البشرية على النواحي الاجتماعية.
- تأثير التنمية البشرية على النواحي الثقافية.
- تأثير التنمية البشرية على النواحي السياسية.

الدراسات:

- دراسة عن تأثير التنمية البشرية.
- دراسة عن نواحي التنمية البشرية.
- دراسة عن مستويات التنمية البشرية.
- دراسة عن مستويات التنمية البشرية.
تحليلا بعض مؤشرات التنمية البشرية في إطار المعايير التوزيعية العراق للمدة (2003-2013)


23- وزارة التخطيط (2011) خارطة الحرص ومستويات المعيشة في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد.

24- وزارة التخطيط والتعاون الإنساني، خطة التنمية الوطنية 2010-2014، وثيقة الخطة 2009، مقدمة الخطة.

المصادر الأجنبية

1- Mohamed , Issam Aw(2012) " Islamic Economy Theory and the Banking system ".


Analysis of human development indicators in the context of distributive justice for Iraq for the period 2003-2013

Abstract

The government spending in Iraq and witnessed the changes and developments, especially after 2003, which outweighed consumer spending at the expense of capital expenditure and increased support and diversity of trends towards improving pension conditions for members of the society by seeking to achieve a fair distribution of income and improve living standards and reduce poverty and unemployment and raise the level of education and the advancement of its reality, did not achieve its objectives in raising the standard of living, and to achieve a high and sophisticated level of the reality of distributive justice in Iraq, saw distributive justice in Iraq, significant developments since 2003, and at all levels and types, but this development many problems, especially the security side and weak institutions have accompanied State and increasing phenomenon of administrative and financial corruption, which reflected negatively in achieving the goals of justice and raise the level of human development. Therefore eliminates the need to re-consider the allocation and raise the levels and restructured in a way that ensures its orientation towards the main goals of achieving a high level of distributive justice processes and this important and active role of the justice distributive to improve the pension conditions according to the indicators have been selected for human development in order to reduce the incidence of poverty and unemployment and improve social services, down to achieve Alrvaheth.vlm not to enter and the ration card and social care as the most important support questions directed towards the poor are highly efficient in achieving their goals, and thus became the improvement of living standards by raising the real level of income per capita, poverty reduction, and reduce poverty and improve the provision of projects and increase support towards the poor and the advancement of social welfare and greater inclusiveness in quantity and quality for disadvantaged groups and to raise living standards and the advancement of its reality the most prominent targets of government spending.

Key Word/ Distributive justice, Human Development , individual income, Poverty